واقع القطاع الاقتصادي في الجزائر في ظل البرامج التنموية

The reality of Algeria's economic sector under development programmes

ركراك مونية[1]،*بيدي عيساوي صورية[2]،

[1]جامعة مصطفى اسطمبولي ، معسكر re.mounia@yahoo.fr

[2]جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، soraya_bidi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2019/11/15؛ تاريخ المراجعة : 2019/11/30 ؛ تاريخ القبول : 2019/12/30

ملخص:

لقد سعت معظم الدول في طريق النمو الى تحويل اقتصادياتها الى الطابع الصناعي عوض الزراعي، و ذلك للحاق بمصاف الدول الصناعية المتقدمة، و ذلك باعتبار التصنيع يكتسي أهمية كبيرة في الدفع بعجلة النمو و التنمية الاقتصادية، حيث تقاس درجة تنمية و تقدم أي بلد بمدى توره في القطاع الصناعي، و الجزائر واحدة من الدول التي سعت الى تطوير قطاعها الاقتصادي من خلال اصلاحات و برامج تنموية استثمارية تم اعتمادها، الا أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات متمثلة في القطاع الصناعي، حيث تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام متذبذبة و ضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف اقتصاديات البلدان .

كلمات مفتاحية: القطاع الصناعي، برامج دعم النمو، النمو الاقتصادي

Absract :

Most countries on the growth path have sought to transform their economies into industrial rather than agricultural, to catch up with the ranks of advanced industrial countries, considering that industrialization is of great importance in driving growth and economic development, the degree of development and progress of any country is measured by its development in the sector , Algeria is one of the countries that sought to develop its economic sector through reforms and investment development programs adopted, but the main weakness of the performance of the national economy outside the hydrocarbon is represented in the industrial sector, where the contribution of the industrial sector to the GDP Volatile and relatively weak, although this sector is the main driver of sustainable growth in various countries ' economies

Keywords : industrial sector, growth support programmes, economic growth.

المؤلف المراسل: ركراك مونية، الايميل : re.mounia@yahoo.fr

1. المقدمة:

يعتبر قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة و المساهمة في دفع عجلة النمو و التنمية الاقتصادية لأي بلد، حيث أصبحت جميع دول العالم تسابق و تنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، حيث تعتبر مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي و القومي من بين المؤشرات الأساسية لقياس التطور و التقدم لهذه الدول، حيث "كلما

كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة و قابليتها على الاستمرار في المدى الطويل" (مخضار سليم، 2018)، حيث يمكن أن نجد تداخل بين استعمال مصطلح التنمية و التصنيع و هذا راجع للأهمية التي يكتسبها التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تقاس درجة تنمية بلد ما بمدى تطوره في عملية التنمية الاقتصادية، و الجزائر تعتبر من بين الدول التي و منذ حصولها على استقلالها سعت كثيرا لتحويل اقتصادياتها الى الطابع الصناعي و ذلك للحاق بمصاف الدول المتقدمة، حيث تعددت تجارب التصنيع من دولة الى أخرى و تباينت بتباين المناهج الاقتصادية و السياسية.

و من خلال ذلك تتبلور لنا **إشكالية هذا البحث** المتمثلة في:

كيف ساهم القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية؟

و للاجابة على اشكالية الدراسة نطرح **الفرضيات التالية:**

- شهد القطاع الاقتصادي في الجزائر تغيرات في ظل البرامج التنموية.
- يساهم القطاع الصناعي ايجابا في الناتج المحلي الاجمالي.

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية، الى ابراز مساهمة القطاع الصناعي في عملية التنمية و النمو الاقتصادي مقارنة مع بقية القطاعات، و كذا ابراز كيف ساهمت الاصلاحات الاقتصادية لدفع هذا القطاع للنمو.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها موضوع التصنيع خاصة في الدول النامية، فقد حظي هذا الموضوع بدراسات كثيرة، حيث نالت التجربة الجزائرية قسطا مهما من الدراسات المنجزة من قبل باحثين اقتصاديين جزائريين و أجانب، حيث سنستعرض بعض من هذه الدراسات:

دراسة الباحث عبد الحميد غوفي (2009)، بعنوان: Stratégie de croissance et politiques industrielles : une Analyse du cas Algérien.

حيث حاول من خلال دراسته تحليل تطور المنظومة الصناعية الجزائرية، باعتماد ثالوث استراتيجية التصنيع، السياسة الصناعية، و هيكل نظام الانتاج، الذي تأثر بطبيعة سياسة التنمية الاقتصادية المنتهجة بعد الاستقلال، و التي سعت الى بسط سيطرة الدولة على القطاعات الانتاجية الأكثر حيوية، ثم امتدت الى جميع القطاعات تقريبا في مرحلة لاحقة، قبل بداية الاصلاحات الاقتصادية، التي هدفت في جيلها الأول الى تجزئة المجمعات الصناعية الكبرى في ثمانينات القرن الماضي، ثم الى خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، باستثناء الأنشطة الخاضعة لمبدأ الاحتكار الطبيعي، مما سمح لأنظمة الانتاج، بالانسجام أكثر مع متطلبات الاقتصاد الحديث.

مقالة ل (نصيرة قوريش، 2008)، بعنوان: أبعاد و توجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر، حيث خلصت الدراسة الى أنه و في ظل المعطيات العالمية الحالية، و التغيرات الاقتصادية الوطنية، فان الجزائر لا يمكنها الاستمرار في اغفال

ضرورة الأخذ بسياسات، و استراتيجيات جديدة، لانعاش الصناعة الوطنية، و اتخاذ جميع الاجراءات لتجسيدها على أرض الواقع، مما يسمح بظهور أقطاب نمو منتشرة عبر مختلف جهات الوطن، تتيح تغطية الطلب المحلي على المنتجات المصنعة كمرحلة أولى، قبل المرور الى اقتحام الأسواق الجهوية كمرحلة لاحقة.

أطروحة دكتوراه للباحث عثمان شريط، 2007، بعنوان: Mondialisation et stratégies industrielles ; cas de l'Algérie.

توصلت هذه الدراسة الى أن الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر، سمحت بعودة الاستقرار الى الاقتصاد الكلي، رغم أن الاستقرار يبقى هشا، لارتباطه بأسواق النفط العالمية، ما يجعل الاستراتيجية الصناعية الجديدة، مطالبة ببناء أقطاب امتياز صناعي تابعة للقطاع الخاص، مع الاحتفاظ بالشركات العمومية الاستراتيجية، اضافة الى التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر كرافد رئيسي لهذه التنمية، دون اهمال ضرورة تطوير مناهج تكوين اليد العاملة، لتوفير فرص الاقلاع الاقتصادي.

و منه فمعظم الدراسات كانت لها وجهة نظر حول سلبية النتائج التي حققتها التجربة الجزائرية، في مجال التنمية الصناعية و النهوض بالقطاع الصناعي، حيث تبقى اشكالية التصنيع في الجزائر من المواضيع التي لا تزال محل نقاش.

و لمعالجة هذه الاشكالية يتضمن هذا البحث المحاور التالية:

-أهمية التصنيع للعملية التنموية

- القطاع الصناعي في ظل الاصلاحات الاقتصادية

- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي

2. أهمية التصنيع للعملية التنموية:

يعتبر التصنيع و التطور الصناعي عنصرا هاما في عملية بناء الاقتصاد الوطني، وهو عملية يتبعها تغير في تركيب الهيكل الاقتصادي للدول، و مؤشر الى نسبة الزيادة في الدخل الوطني الناشئة عن القطاع الصناعي، فعملية التصنيع لا تعني مجرد نشاط اقتصادي، فهو أكبر من ذلك بكثير، فعملية التصنيع بمعناها الواسع هي عملية تحول اجتماعي يشمل التطور الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الثقافي، فالتصنيع يلزمه المزيد من التخصص في اقتصاديات الانتاج بحيث يتماشى مع متطلبات الأسواق العالمية و الملية، كما يقتضي استخدام معطيات العلم و التكنولوجيا واستخدام الطرق التكنولوجية الحديثة، و يتطلب أيضا استخدام الأسس الحديثة في الادارة و تنظيم عمليات الانتاج ومنه زيادة الانتاج، و بالتالي الدفع بالنمو الاقتصادي والتنمية. ولعّل من الأسباب والدوافع التي تجعل الاهتمام بعملية التصنيع بغية النهوض بالتنمية الاقتصادية ما يلي: (محمد دعمي، 2018)

- العلاقة الارتباطية و السببية بين كل من التصنيع و التقدم الاقتصادي وفقا لتجارب الدول المتقدمة.
- القطاع الصناعي أكثر ديناميكية من القطاعات الأخرى خاصة القطاع الأول من خلال استيعاب فائض العمل.
- للقطاع الصناعي دور مهم في تدريب اليد العاملة خاصة في حالة الاستثمار الأجنبي و نقل التكنولوجيا.
- الطلب على المنتجات الصناعية يزداد بسرعة أكبر مقارنة بالطلب على المنتجات الأولية،
- التصنيع يحقق تنويع أكبر في هيكل الدول النامية و بالتالي يقلل من حالة التبعية للاقتصاديات المتقدمة.
- خلق القطاع الصناعي لوفرات خارجية أكثر من باقي القطاعات.

3. القطاع الصناعي في ظل الاصلاحات الاقتصادية:

3-1 القطاع الصناعي قبل الثمانينات: و هي مرحلة اتباع المخططات الرباعية، تميزت هذه المرحلة باللامركزية كمبدأ اقتصادي أساسي في توزيع الاستثمارات على الصعيد الوطني و هو ما أكده المرسوم الرئاسي رقم 74-68 بتاريخ 24 جوان 1974 في مادته السادسة (محمد بلقاسم سن بهلول، 1990)، و كان الهدف من ذلك تحقيق التوازن الجهوي من جهة و ذلك من خلال برامج استثمارية مع تطوير قدراتها الانتاجية المحلية و من جهة تحقيق مستوى أفضل للانتاج في مختلف المناطق بالاعتماد على الاستغلال الأوسع للموارد الطبيعية و الطاقات البشرية المحلية المتوفرة، و اعتبرت هذه السنوات تغير وجهة الاقتصاد الوطني من الزراعة الى الصناعي، حيث تميزت هذه الفترة بارتفاع في معدلات النمو الناتجة أساسا من سياسة التصنيع و من بين أهم المشاريع الاستثمارية مصنع الحديد و الصلب في عنابة و مصنع الجرارات في قسنطينة.

شهدت هذه المخططات اهتماما كبيرا بقطاع الصناعة، خاصة المحروقات نتيجة لتأميم حقول النفط و الغاز وكذا المناجم سنة 1971، اضافة الى ارتفاع أسعار البترول سنة 1973، الذي انعكس بشكل كبير على تنمية صادرات المحروقات

وباعتبار الجزائر من الدول المصدرة للطاقة، ارتبط نمو اقتصادها بالطلب العالمي و وضعية أسعار النفط، فقد شهد الاقتصاد نمو متسارع خلال العقد الأول من هذا القرن الحالي، وفي وقت مبكر خلال السبعينات و الثمانينات، ثم شهد الاقتصاد الجزائر بعد ذلك أشد فتراته تأزماً نتيجة تراجع أسعار النفط، وتدهور احتياطيات النقد الأجنبي، و ارتفاع الدين العام، و تدهور الوضع الأمني و ذلك تزامنا مع أزمة 1986.

3-2 فترة الاصلاحات الاقتصادية ابتداءا من 1989:

دفع فشل إعادة هيكلة المؤسسات وكذا قوة الحركة النقابية الدولة إلى الإعلان عن وجوب إحداث إصلاحات اقتصادية، وهذا في الوقت الذي تدهورت فيه قدرة هذه الأخيرة على الاستيراد و طلب ديون جديدة (endettement) (Hocine BENISSAD, 1994)، تتمثل هذه الإصلاحات الاقتصادية في مجموعة إجراءات (mesures) ذات طابع كلي تهدف إلى جعل الاقتصاد الجزائري ديناميكي و منتج، و هذا خلال الفترة 1986-1988 بعدما كان اقتصادا

خاملا. تسعى هذه الإصلاحات من جهة أولى إلى استقلالية المؤسسات، بإدخال بعض التوضيحات في اتخاذ القرارات الاقتصادية لتحرير المؤسسة العمومية من التبعية الإدارية للدولة (AbdelHamid BRAHIMI,1991)

شهدت الفترة ما بين 1994- 1999 معدلات نمو متواضعة و ذلك بسبب دخول الجزائر فترة التصحيح الهيكلي ، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي الاجمالي 3,2 %، و تراجع سنة 1997 إلى 1,5 % ليعرف أعلى قيمة له سنة 1998 ب 5,1 %، ثم ينخفض إلى 3,2 % و 2,2 % سنة 1999 و 2000.

كذلك عرفت هذه الفترة تراجع كبير في مداخيل الدولة، مما أدى الى تخلي الدولة عن دعم مؤسساتها الصناعية، حيث تبنت الجزائر فكرة خصخصة مؤسساتها بعدما عجزت أغلبيتها للوصول الى المردودية، حيث أن الأداء السيء لأغلب المؤسسات الصناعية العامة في جميع مستوياتها، كلف الدولة موارد مالية ضخمة تسببت في هدر طاقات هائلة لفترة زمنية طويلة، مما أدى بالسلطات الجزائرية الى تطبيق سياسة ميزت الفترة (1993-1995) بانشائها للشركات القابضة باعتبارها شركات رؤوس أموال مشرفة على الادارة و المراقبة، و من تم تبنت الدولة ها التوجه بصدور الأمر 95-22 بتاريخ 26-08-1995 و هو القانون الذي كرس فكرة خصخصة القطاع العام (د.عبد الصمد سعودي، 2018)

كما أن معدلات النمو في قطاع المحروقات كانت مرتفعة مقاربة بمثيلاتها خارج قطاع المحروقات، حيث اتضح جدية و حسن تطبيق السياسة الاقتصادية الكلية المعتمدة على تشجيع القطاع الخاص و تهيئة مناخ الاستثمار سواء في القطاعين العمومي و الخاص و الجدول التالي سيوضح ذلك:

الجدول رقم (01): معدلات النمو الإجمالي(%) و نموه في قطاع المحروقات و خارجه (1995-2000)

السنة القطاع	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نمو الناتج المحلي الاجمالي	3,8	4,1	1,1	5,1	3,2	2,2
قطاع المحروقات	4,4	3,6	6,0	4,0	6,1	4,9
خارج قطاع المحروقات	3,5	3,1	.1,3	5,7	1,7	0,8

Source: Data base , World bank

ان معدلات النمو خارج قطاع المحروقات تعود الى تدني انتاجية العمل، مما أثر على مرونة العمالة التي ارتفع حجمها بشكل خاص في القطاع العمومي، أين تقترب فيها الانتاجية الى الصفر و حيث أن أهم القطاعات المكونة له و هي الفلاحة، الخدمات، و الأشغال العمومية و الصناعة، كانت معدلات نموها متباينة جدا و منخفضة في بعضها، في نفس الفترة، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول(02) : معدلات النمو القطاعية خارج قطاع المحروقات (1995- 2000)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الفلاحة	15,0	23,9	.13,5	11,4	2,7	5,0.
البناء و الأشغال العمومية	2,7	4,5	2,5	2,4	1,4	5,1
الصناعة	.1,4	.8,7	.3,8	8,4	1,6	.1,3
الخدمات	6,8	6,0	5,4	7,9	5,7	5,1

Source: Data base , World bank

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة هو أكبر المتضررين من برنامج التعديل الهيكلي لتراجع معدلات النمو فيه، و ذلك بسبب غلق و تصفية و خصخصة العديد من المؤسسات، لعدم قدرة الدولة تغطية عجزها، و الذي أثر على معدلات الأداء الاقتصادي، ووفقا للتقرير الصادر عن المفتشية العامة للعمل IGT(1998) تم حل 985 شركة، منها مؤسسات عامة صناعية (EPE) و مؤسسات عامة محلية (EPL)، و عموما تم غلق عدد كبير من المؤسسات في القطاع الصناعي حيث سجلت نسبة 54% من الانحلال.

3-3 برامج دعم النمو الاقتصادي (2000-2015)

شهدت هذه الفترة تحولات جذرية على كافة المستويات، اضافة الى تحسن الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية خاصة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، و في هذا الاطار لابد من الاشارة الى البرامج التنموية المتتالية اضافة الى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفع سعر البرميل من 36 دولار سنة 2004 الى 109,5 دولار سنة 2012، و عرفت أنذاك الجزائر بحبوحة مالية لا مثيل لها. حيث تمثلت البرامج التنموية في أول برنامج تمثل في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي بين 2000 و 2004، جاء هذا البرنامج بهدف اعادة تنشيط الطلب و دعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة و مناصب التشغيل لا سيما ترقية المستثمرات الفلاحية و المؤسسات المحلية و الفلاحية، اضافة الى اعادة الاعتبار للهياكل القاعدية و تعزيز التجهيزات الاجتماعية و الجماعية و تغطية الطلبات الاجتماعية لتشجيع تطور الموارد البشرية (زكرياء مسعودي، 2013)، حيث خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج أو ما يعادل 7 مليار دولار (نبيل بوفليح، 2013)، وترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(03): التوزيع القطاعي لبرنامج الانعاش الاقتصادي **2001 – 2004** (الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: المجلس الوطني و الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ص 87

ارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الإقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، حيث استحوذ هذا القطاع على حصة الأسد من المخصصات المالية بما يفوق نسبة 40% و ذلك من أجل تشجيع مناخ الاستثمار العام المحلي و الأجنبي، بما يؤدي الى خلق مناصب الشغل و خفض معدلات البطالة.

أما قطاع التنمية المحلية فخصص له 38,8% من الميزانية، حيث سعت الدولة وراء ذلك في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن، من خلال برامج تشجيع التنمية المحلية، أما التنمية البشرية فسعت الدولة من خلال هذا البرنامج الى الحد من معدلات البطالة و الفقر من خلال عدة مشاريع ذات المنفعة العمومية.

قطاع الفلاحة و الصيد البحري استحوذ هو الآخر على جزء من هذه المخصصات المالية بنسبة 12,5% وهدف هذا البرنامج في هذا القطاع الى رفع الطلب الداخلي و تنويع الصادرات خارج المحروقات و الاهتمام بقطاع الصيد البحري.

أما عن دعم الاصلاحات فبلغت نسبة المخصصات المالية له 8,6%، فان السلطات أقرت مجموعة من السياسات والاجراءات المؤسساتية و الهيكلية التي تساعد على تحقيق الفعالية، كاصلاح الادارة الضريبية و المالية و تهيئة المناطق الصناعية.

وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و 2002 بما يقدر بـ 205,4 مليار دج و 185,9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الإنفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الإقتصادي.

أما ثاني برنامج فتمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC (2005-2010)، لقد خصص له ميزانية وصلت إلى 4203 مليار دج أو ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي، ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب و الآخر خاص بالهضاب العليا بقيمة 432 و 668 مليار دج على التوالي، و كذا الموارد المتبقية من المخطط السابق بقيمة 1071 مليار دج، و المبالغ المرصدة للصناديق الإضافية بقيمة 1191 مليار دج و التحويلات بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، و الجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو:

الجدول رقم (04): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو%

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة
برنامج تحسين معيشة السكان	1908,5	45
برنامج تطوير البنية التحتية	1703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203,9	4,8
برنامج التكنولوجيات الجديدة و الاتصالات	50	1,1
المجموع	4202,7	100

المصدر : علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي(2001-2014) مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول (العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي)، 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية

اما ثالث برنامج فتمثل في برنامج توطيد النمو ما بين 2010-2014، خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي اجمالي قدر ب 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار، حيث جاء هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة، بهدف تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني و تنافسيته و تحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي،(علام عثمان، 2015) حيث يهدف هذا البرنامج الى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة أهمها:

-الحد من البطالة و ذلك بخلق 3 ملايين منصب عمل

-دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل و تعزيز قدرات الأفراد

-ترقية اقتصاد المعرفة و تحسين المناخ العام للاستثمار

-تطوير الادارة و تفعيل آليات الحكم الجيد

-تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية و دعم القطاع الفلاحي و ترقية السياحة و الصناعات التقليدية.

لقد جاءت التنمية البشرية ضمن أولويات هذا البرنامج، من خلال التركيز على أبعادها، كالتعليم و الصحة و العيش اللائق، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الاجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، اضافة الى عدة مجالات أخرى نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05) : التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة
التنمية البشرية	10.122	49,5
تطوير البنية التحتية	6.448	31,5
تحسين الخدمة العمومية	1,666	8,1
التنمية الاقتصادية	1,566	7,6
الحد من البطالة	360	1,7
البحث العلمي	250	1,6
المجموع	20.412	100

المصدر : بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 24 ماي 2010

-علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي(2001-2014) مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول (العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي)، 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية .

حققت الجزائر أداء اقتصادي جيّد طيلة هذه الفترة، حيث عرف النمو الاقتصادي الحقيقي بين 1989 و 2015 نموا إجماليا قدر بـ 3% بعد أن كان لا تتجاوز 1.4% بين عامي1986-2000. و هذا ما يلاحظ من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01) : تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة ما بين 1989-2015

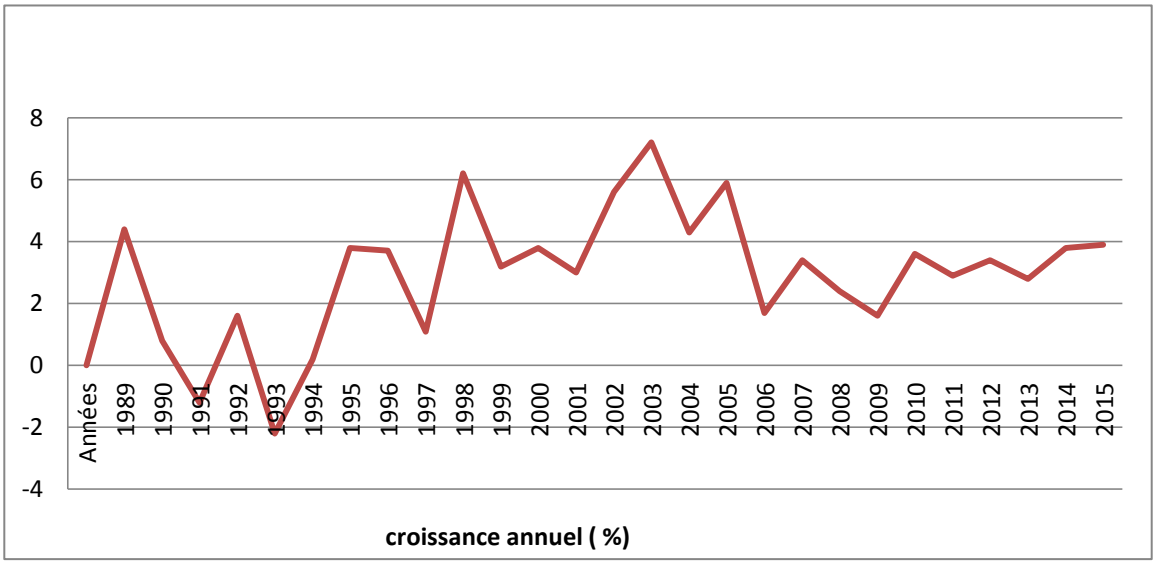

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

5. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي:

ان الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي المحققة لهذه الفترة ، يعود من جهة أخرى الى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية ، التي كان لها الدور في دفع عجلة النمو و بالتالي في خلق مناصب الشغل ، حيث اختلفت مساهمة القطاعات من قطاع الى آخر (الاقتصادي، الفلاحي، الخدمات) في الناتج المحلي الاجمالي و الجدول التالي يوضح متوسط مساهمة هذه القطاعات في الناتج.

الجدول رقم (6) : متوسط مساهمة القطاعات في الناتج ما بين 1989-2015

السنة	م.العمالة (الصناعي)	م.العمالة (الفلاحي)	م. العمالة (الخدمات)	م.VA (الصناعي)	م.VA (الفلاحي)	م.VA (الخدمات)
1999-1985	%11,97	%23,22	%48,22	%49,1	%11,29	%39,62
2015-2000	%13,05	%14,68	%56,98	%54,14	%9,57	%36,29

المصدر: النسب من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات ONS

و الشكل التالي سيوضح لنا هذه النسب لكي يتضح الفرق بين القطاعات

الشكل رقم (02): متوسط مساهمة القطاعات في الناتج و متوسط العمالة ما بين 1989-2015

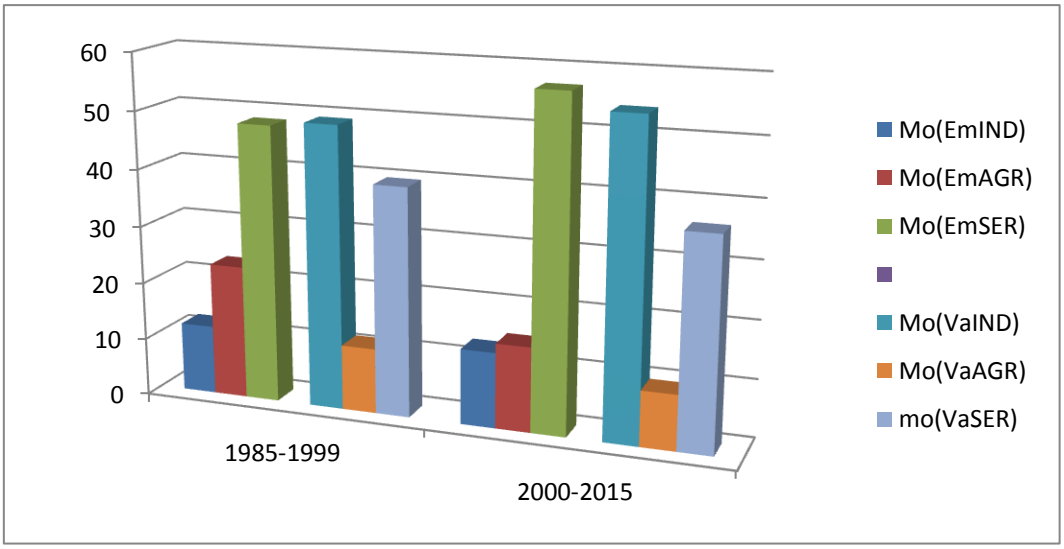

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات ONS

عرف نمو القطاعات تذبذبا واضحا، في الفترة الممتدة ما بين 1985 و 2015، حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي للفترة 1985-1999 حوالي 49,11% و ارتفعت هذه القيمة في الفترة الثانية الممتدة من 2000-2015 الى حوالي 54,14%، و رغم تسجيل هذا الارتفاع في القيمة المضافة في هذا القطاع، الا أنه لم يكن هناك تأثير كبير في العمالة وخلق مناصب الشغل في هذا القطاع لهذه الفترة، حيث قدرت متوسط العمالة ب 11,97% و 13,05 % على التوالي للفترتين السابقتين. أما القطاع الفلاحي فمساهمته في النمو الاجمالي كانت ضعيفة في الفترتين، حيث بلغ متوسط القيمة المضافة للفترة 2000-2015 حوالي 9,57%، أما متوسط العمالة لهذا القطاع فقدر ب 14,68 % في نفس الفترة، وهذه القيم تدل على ضعف القطاع في هذه الفترة، وهذا يدل على ضعف ها القطاع، أما قطاع الخدمات ، فمساهمته في الناتج المحلي الاجمالي كانت مهمة مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث قدرت القيمة المضافة لهذا القطاع ب 36,29 % في الفترة 2000-2015 ، كما أنه ساهم في نسبة عمالة قدرت ب 56,98% لنفس الفترة.

يمكن أن نستنتج أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الحيوي المهيمن على الناتج المحلي الإجمالي و المؤثر على معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة حيث قدرت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة ب 48,58% بين 2005 و 2010 (الديوان الوطني للاحصاء) ، و بلغت مساهمته ما بين 2011 و 2015 حوالي 38 % (الديوان الوطني للاحصاء)، مما يعني أنه القطاع الرائد و الموجه للاقتصاد الوطني و المحدد الرئيسي لمعدل النمو في الجزائر، حيث أدى انخفاض معدل نمو القطاع خلال السنوات 2006، 2008، 2010 الى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة مقارنة بالفترة السابقة من 2001 الى 2004 التي سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات،

مما يعني أن الارتفاع النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى لزيادة معدل نمو قطاع المحروقات الذي يتبع بدوره الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

6. الخلاصة:

يمكن القول أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، حيث أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات، و خاصة قطاع الخدمات الذي لعب دورا في النمو الاقتصادي، الا أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات متمثلة في القطاع الصناعي، وتعتبر مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام متذبذبة و ضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف البلدان.

حيث يمكن تفسير ضعف هذا القطاع في الجزائر الى الاختلالات الحادة التي عرفها هذا القطاع خلال العقود الأربعة الماضية، لا سيما بعد فشل استراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينات الى نهاية السبعينات، اضافة الى تراجع الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمانينات، و كذا الأزمات الاقتصادية و المالية التي مست البلاد حتى نهاية التسعينات، و ما صاحبها من ركود اقتصادي مس جميع الهياكل الاقتصادية.

6. الإحالات والمراجع:

مخضار سليم.(2017-2018). " دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، مقارنة ببعض الدول العربية"، مذكرة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 97.

محمد بلقاسم سن بهلول.(1990). الاستثمار و اشكالية التوازن الجهوي-مثال الجزائر-،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،ص 304.

Hocine BENISSAD.(1994). Restructuration et réformes économiques, OPU : Alger,1994,P 43

AbdelHamid BRAHIMI.(1991). l'économie Algérienne, OPU : Alger, P 412.

أ. محمد دعمي.(2018) "دور القطاع الصناعي في تحقيق النمو الاقتصادي و المساهمة في مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، الملتقى الوطني"استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، ص8

د.عبد الصمد سعودي، أ.حبشي أسماء.(2018). "أثر القطاع الصناعي ضمن برامج الاستثمارات العمومية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2016)-دراسة تطبيقية مؤشر هرفندل هرشمان، الملتقى الوطني "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، ص3

زكرياء مسعودي.(2013),"سياسة التشغيل و فاعلية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار، و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، 12/11 مارس 2013، ص 17.

نبيل بوفليح.(2013). "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، جامعة الشلف، العدد 9، 2013، ص 43.

علام عثمان. (2015). واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي(2001-2014) مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول (العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي)، 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية

الديوان الوطني للاحصاء